

مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

- دراسة حالة ولاية البويرة -

ط.د(ة)/ وزاتي ليديّة

إعداد: د/ طويطي مصطفى

جامعة غرداية

الملخص :

باشرت الجزائر منذ سنة 2001 برامج تنموية ضخمة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخل الخارجية من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال 2001 - 2019، و نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع الاستثمارات العمومية و اعتبار الولاية بوابة ولوج هذا الفضاء و النواة المحلية الرئيسية لتجسيدها ، جاءت محاولتنا هذه لإبراز مدى ملائمة الصفقات العمومية في تجسيدها في ولاية البويرة. **الكلمات المفتاحية :** الصفقات العمومية، الاستثمارات العمومية، البرامج الاستثمارية، ولاية البويرة .

Abstract:

since 2001, Algeria Embarked, a huge development programs based on the expansion of public spending in light of the abundance registered in foreign earnings by executing public investments programs during 2001-2019, view of the increasing interest in the subject of public investments and seen the state gate access this space and the main local for her portrayal of, we attempt came to highlight the appropriate public transactions over the portrayal in the Bouira province.

key words : Public procurements, public investments, investment programs, Bouira.

مقدمة :

سمح تحسين الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر في تحول السياسة الاقتصادية المنتهجة إلى التوسع في الإنفاق العام ،ففي هذا الإطار انطلقت السلطات العمومية في الجزائر من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية و التي كان الهدف منها تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع ، بحيث تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية و متكاملة، يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور ، الصفة العمومية هي الطريقة القانونية لتنفيذها و تجسيدها. و من خلال هذا الدراسة سنتطرق إلى البرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر و أهم إنجازاتها و تقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيدها من خلال اسقاط الدراسة على ولاية البويرة.

و انطلاقا من هنا فإن الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول السؤال الجوهرى و هو :

ما مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية في ولاية البويرة ؟

و من أجل الإجابة والإمام بكافة حيثيات هذه الدراسة قسمناها إلى محورين :

المحور الأول :الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية،

المحور الثاني :تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة.

المحور الأول: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

إن اهتمام الجزائر بموضوع الصفقات العمومية لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية، تشريعية...) على جميع الأصعدة المحلية و الدولية ، أين تؤكد الدور الذي تلعبه في تجسيد الاستثمارات العمومية، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلى وضع استراتيجية متكاملة هدفها تفعيل هذه الصفقات و التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

أولاً: دور الإدارة المحلية الجزائرية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتجسيد الاستثمارات العمومية و يتضح هذا من خلال الإصلاحات الواسعة التي أوكلت للجماعات الإقليمية (البلدية و الولاية) .

1- دور البلدية في مجال الاستثمار العمومي :

❖ **في المجال الاجتماعي^{cxxv}** : تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي و تعمل على صيانتها و تشجيع النقل المدرسي، كما تبادر بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صيانتها و تقوم على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية و تعمل البلدية في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و تنشيطها .

❖ **في المجال الاقتصادي^{cxxvi}** : تقوم البلدية بكل مبادرة من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تخصص رأسمال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة ، كما تنشأ مؤسسات عامة اقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي لأجل تسيير مصالحها و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، بهذا تتمكن البلدية من إشباع حاجات السكان المحليين في جميع المجالات بما يتماشى مع الواقع المحلي و حاجاته.

2- دور الولاية في مجال الاستثمار العمومي :

❖ **في المجال الاقتصادي^{cxxvii}** : يصادق على مخطط الولاية بوظائف متعددة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق تجهيزها في مجال تطبيق برامج الإسكان إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري .

❖ **في المجال الفلاحي^{cxxviii}** : يبادر المجلس و يجسد العمليات التي تهدف إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و يشجع حماية التربة و استصلاحها و تهيئة المساحات الفلاحية ، و يعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه، كما يبادر إلى حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب و تطهير المياه، أي للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي و هام في المجال الفلاحي لأن استثمار الأرض هي الثروة الأزلية لتوافر الأراضي الخصبة و هي العلاج الوحيد للأزمات الاقتصادية لأن الصناعة و التنمية المرتبطة بالثروة البترولية قد تثبت عدم جدواهما لصفتهما المؤقتة.

❖ **في مجال التنمية السياحية :** يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية و ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية و يشجع الاستثمارات في مجال السياحة و ينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع.^{cxxix}

❖ **في مجال الصيد :** إن إقليم الدولة الجزائرية يحتوي على ثروة سمكية هائلة غير مستغلة لذا يجب على البلديات المعنية أن تقوم بالاستثمار في هذا الميدان و تقدم المساعدات اللازمة .

❖ **في مجال الصناعة :** قيام المجالس الشعبية الولائية بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة و تشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية و الخفيفة .

ثانياً: الصفقات العمومية كآلية لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية

مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الإستثمارية العمومية دراسة حالة البويرةد.طويطي مصطفى، ط.د. وزاتي
ليدية

حول للجماعات الإقليمية و المحلية صلاحيات واسعة في مجال الاستثمارات العمومية من خلال تطبيق الصفقات كأداة أساسية لتجسيدها، و التي أسهمت إلى حد كبير في تحقيق إنجازات مهمة في كل برنامج و بالتالي تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للمواطنين و تدعيم النمو الاقتصادي. و سنتطرق إلى أهم الإنجازات المحققة من خلال تطبيق هذه الآلية.

1- إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : لقد ساعد وفرت الموارد المالية على تنفيذ البرنامج مما أصفر على

نتائج على مستوى كل القطاعات نتطرق إليها كالآتي:

الجدول رقم : 01 إنجازات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004		
الأنشطة الانتاجية	الزراعة	خلق 330000 منصب شغل و غرس 3 ملايين شجرة نخيل، توسيع المساحات الزراعية (127000 هكتار بالنسبة لأنواع الفاكهة ، تمديد المساحات المروية على 11000 هكتار، الري بالتنقيط على 75000 هكتار. توسع من قدرات التخزين و التحويل للمنتجات الزراعية (590000 م ³ للتبريد، و إنشاء 140 مليونة و 120 مصنع للزيت)، تنمية و تطوير المزارع الصغيرة (أكثر من 4 ملايين وحدة زراعية، 456000 خلية).
الصيد البحري		خلق 100000 منصب عمل دائم، شراء 63 سفينة صيد من الحجم الكبير و 81 سفينة من الحجم الصغير، وإنشاء 40 حرفة بسيطة، إنشاء 8 شبكات للتبريد، و مخبر واحد و 45 مشروع للتجهيزات. تنفيذ 17 مشروع بالنسبة لتربية المائيات أو الأسماك.
الصناعة		إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و 5 مناطق للأنشطة و تحسين من مستوى 38 وحدة صناعية.
مجال حماية المحيط و البيئة	حماية السهوب	حماية 2.5 مليون هكتار من المناطق السهبية و تشجير 60000 هكتار بالنسبة للمناطق الرعوية.
	حماية الأحواض المائية	إنجاز 13000 هكتار من التشجير و 1100 كلم من أحزمة حماية الرياح و إصلاح 6100 هكتار من الأراضي، فتح 2360 كلم من الطرق.
	البيئة و محيط السكن	إنجاز 30 مركز للنفايات. تهيئة المرافق الصحية ل5 مدن ساحلية... ^{xxxx}
مجال البنى التحتية	شبكة الطرق و الطرق السريعة	عصرنة حوالي 1600 كلم من الطرق الوطنية، إنجاز حوالي 138 منشأة (جسور، و ممرات أرضية). إنجاز حوالي 2250 كلم من الطرقات الوطنية و 4600 كلم من الطرق و إصلاح مهبط كل من مطار قسنطينة و جانت و توقرت، إنجاز 3 موانئ للصيد (سلامندر، و تيزيرت، و المرسي).
	شبكة السكك الحديدية	الشروع في تطبيق برنامج 600 كلم من السكك الحديدية (أم البواقي/نسبة، مشربة/بشار، داموش/مشربة). 3 مشاريع رئيسية (السانية/أرزويو، تيزي و زو/واد عيسى، و إيصال مناطق العاصمة بالشبكة الكهربائية) و قد تم إنجاز 30 كلم من هذا المشروع. ^{xxxxi}
	الاتصالات و التكنولوجيا الحديثة	إنجاز حضيرة التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال بسيدي عبد الله (المدينة الجديدة). إنجاز المحطات الأرضية لكل من تيميمون و برج باجي مختار، و عين قزام، تين زواتين، و برج الحواس، ورقلة و بشار و إدخال إليها نظام التحويل الرقمي. ^{xxxxii}
الموارد البشرية	التعليم و التكوين المهني	إعادة تأهيل 5170 مدرسة للتعليم و التكوين المهني و إنجاز 53 مؤسسة للتعليم الثانوي و 55 مدرسة، 75 مدرسة داخلية، 3600 مقعد بيداغوجي... الخ، و تجهيز المقاعد البيداغوجية بأجهزة الإعلام الآلي...
	التعليم العالي و البحث العلمي	إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و 30500 سرير. تجهيز 84000 مقعد بيداغوجي و 3800 سرير. إقتناء 1000 جهاز للإعلام الآلي و الربط بشبكة الأنترنت. البدء في إنجاز 10 مشاريع للبحث في ميدان التكنولوجيا الحديثة و الإعلام و الاتصال.
	الصحة و الحماية الاجتماعية	إعادة تأهيل 90 مستشفى و 127 عيادة، و 142 مركز للصحة، 129 غرف للعلاج، 33 مركز للتعليم الطبي، 22 مركز لإعادة التأهيل... الخ. إنهاء من إنجاز مستشفى وهران و الشلف، و البدء في بناء مستشفى في كل من ولاية سطيف وخنشلة، و مركز مضاد للأمراض السرطانية في كل من عنابة و ورقلة. إنجاز 11 مركز طبي و 221 غرف للعلاج و 6 مراكز للخدمات الاستعجالية و اقتناء 67 سيارة للإسعاف. ^{xxxxiii}
	الشباب و الثقافة	إعادة تأهيل 2259 مرفق ثقافي و رياضي. بناء 263 ملعب، 59 دار للشباب، 5 دار للثقافة، و 45 مركز للثقافة و 26 مكتبة... الخ.
مجال تحسين ظروف البيئة المعيشية	السكن و التخطيط الحضري	إنجاز أكثر من 49000 سكن اجتماعي، و الإنجاز و البيع... الخ
	مياه الشرب	إنجاز 9 سدود و 19 حوض مائي، و 393 بئر و 8 محطات تصفية و 284 خزان للمياه و 1322 عملية تزويد بمياه الشرب و 825

مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الإستثمارية العمومية دراسة حالة البويرةد.طويطي مصطفى، ط.د. وزاتي
ليدية

عملية تطهير. و قد تم إنشاء 8000 منصب شغل ، و فيما يتعلق بالإنتاج سجلت سنة 2004 إنتاج إجمالي قدره 206 مليار م ³ ، منها 108 مليار م ³ من الآبار العميقة، و على صعيد تلبية الحاجيات، تم تخفيض 105 مليار م ³ للتزويد بمياه الشرب في حين تستغل 1.1 مليار م ³ في مجال الري، إنجاز 1640 كلم شبكة من مياه الصرف الصحي. ^{CXXXIV}		
ربط 273130 منزل لشبكة توزيع الغاز و 76613 منزل بشبكة كهرباء الريف و إنجاز 5 محطات لغاز البروبان في كل من بنشمار، الواد، قصر الشلالة، المنبعا و قرارة.	الطاقة و الغاز والكهرباء	
إنجاز 818 مركز للهاتف و 316673 خط.تجديد مكاتب البريد و إنجاز 145 وكالة بريدية... ^{CXXXV}	البريد والمواصلات	

2- إنجازات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على مختلف القطاعات : نظرا لتعدد المجالات والقطاعات

التي شملها هذا البرنامج فقد تعددت النتائج التي حققها و هي كما يلي:

❖ السكن : تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة البرنامج قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن وذلك من خلال

مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.

❖ الصحة العمومية : شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما و فيما يلي جدول يبين تطور الهياكل الصحية

العمومية.^{CXXXVI}

الجدول رقم : 02 تطورات الانجازات في قطاع الصحة العمومية للفترة 1999-2009

الإنجازات المادية	1999 إلى 2004	2005 إلى 2009	المجموع
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133
المراكز الصحية	136	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، اكتوبر 2010، نقلا عن الموقع [www.premie-](http://www.premie-ministre.gov.dz)

www.premie-ministre.gov.dz تاريخ الاطلاع 01-01-2017 ، ص 87.

❖ التربية الوطنية : هي قطاعات احتلت الأولوية في البرنامج، حيث انتقلت من 255,5 مليار دج سنة 2000 إلى 403,3

مليار دولار.^{CXXXVII}

الجدول رقم: 03 تطور الإنجازات المادية في قطاع التربية الوطنية للفترة

الإنجازات	الفترة من 2005 إلى 2009	نسبة التطور (%)
المدارس الابتدائية	1800	39,19
الإكماليات	1013	59,58
الثانويات	379	56,90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	358	71,88
المطاعم و النظام النصف الداخلي	2508	77,35

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

❖ **التعليم العالي :** من الإنجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، كما استفاد القطاع من الزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأستاذ المدعم بنظام التعويضات. cxxxviii

❖ **المنشآت القاعدية و التجهيزات :** من خلال هذا الجدول نبين الإنجازات المحققة في هذا قطاع.

الجدول رقم: 04 الإنجازات المادية المحققة في قطاع المنشآت القاعدية

2009-2005	
460	الطريق السيار شرق-غرب
311	الطرق الإجتماعية
1860	انجاز الطرق الوطنية
1658	انجاز الطرق الولائية
41431	صيانة شبكة الطرقات وإعادة تأهيلها و عصرتها
755	انجاز و تعزيز المنشآت الفنية
63	انجاز المنشآت المرفئية و إعادة تأهيلها
30	انجاز المنشآت المطارات و إعادة تأهيلها
1625	انجاز شبكة السكك الحديدية و عصرتها
30	كهربة السكك الحديدية

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3. تطور الإنجازات خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 في مختلف القطاعات :

❖ **قطاع التعليم، الصحة و السكن :** لقد استفاد قطاع التعليم و الصحة من أغلفة مالية مهمة الأمر الذي مكن من تحقيق العديد من الإنجازات و التي نورد تطورها فيما يلي:

الجدول رقم: 05 تطور الإنجازات المادية في قطاع التعليم و الصحة للفترة 2010-2014. (عدد)

الإجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
قطاع التربية الوطنية				
المدارس الابتدائية	17790	18233	18510	
المتوسطات	4901	5172	5299	6%
الثانويات	1813	2052	2203	
قطاع التعليم و التكوين المهني				
معاهد التكوين المهني	81	92	101	24%
مراكز التكوين المهني	639	734	766	20%

التعليم العالي				
عدد الجامعات	82	92	99	20%
الإمكانات البيداغوجية	1043000	1212000	1290000	23%
طاقات الإيواء	471000	600000	670000	42%
القطاع الصحي				
عدد المستشفيات	278	288	-	11%
عدد العيادات المتعددة الخدمات	1491	1617	-	8%

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ قطاع السكن: في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الصعيد، و هذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم : 06 تطور الإنجازات المادية في قطاع السكن للفترة 2010-2014 (عدد)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
حظيرة الساكنات	7281121	8040932	8340932	14%

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014

❖ قطاع النقل و الأشغال العمومية : إن وتيرة إنجاز مشاريع الأشغال العمومية قد بلغ نسبة تاريخية في الجزائر، و من خلال هذا الجدول نشير إلى تطور هذا القطاع

الجدول رقم: 07 تطور الإنجازات المادية في قطاع النقل و الأشغال العمومية للفترة 2010-2014 (كلم)

الإنجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الطريق السيار شرق-غرب	939	1096	1132	20%
الطرق الوطنية	30260	30628	30828	2%
الطرق الولائية	23849	24505	24705	3%
الطرق البلدية	59408	60733	60733	2%
شبكة السكك الحديدية قيد الاستغلال	3606	3800	4286	18%

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ قطاع الشباب و الرياضة : تم إنجاز العديد من المرافق الخاصة بالرياضة و الشباب و لكن حسب الجدول الذي سيرضه لاحقا، يمكن ملاحظة أن الإنجازات في هذا الميدان نوعا ما قليلة، فدور الشباب و قاعات متعددة الرياضات يجب أن تكون في كل بلدية على الأقل أما عن فضاءات اللعب فيجب أن تكون في كل حي و هذا شيء مغيب جدا في الجزائر

الجدول رقم: 08 تطور الإنجازات المادية في قطاع الشباب و الرياضة للفترة 2010-2014 (عدد)

الإجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
الملاعب الرياضات	61	73	83	%36
المركبات الجوارية	387	512	561	%45
القاعات الرياضات	197	267	304	%54
المساح	70	98	145	%107

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ قطاع الثقافة : فيما يخص الثقافة فإن تطور الإنجازات فيها خلال الفترة 2010-2014 على النحو التالي:

الجدول رقم: 09 تطور الإنجازات المادية في قطاع الثقافة للفترة 2010-2014 (عدد)

الإجازات	2010	2013	2014	نسبة التطور 2010-2014
دور الثقافة	42	43	46	%9
المكتبات	292	310	370	%26
المتاحف	36	37	42	%16
المساح	14	15	24	%71
المعاهد و مدارس التكوين الفني	17	17	24	%41

المصدر: البرنامج الخماسي 2015-2019، تطور مؤشرات التنمية 2010-2014، ماي 2014.

❖ قطاع الطاقة : بحسب ما سطره البرنامج الخماسي 2010-2014 وصلت نسبة إدخال الغاز و توصيل الكهرباء إلى البيوت، ذلك نسبة 45% سنة 2010 ، 51% سنة 2013 و 53% سنة 2014 هذا فيما يخص الغاز ، أما فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فقد و صلت نسبتها إلى 98% سنة 2010، 99% سنة 2013 و 99.4% سنة 2014.

ثالثا: تقييم مساهمة الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

تعد الصفقات وسيلة لصرف المال العام استجابة لحاجيات مصالح الدولة و المؤسسات العمومية و تنفيذ السياسات و البرامج و المشاريع العمومية و طنيا و محليا، لذا فإن للصفقات العمومية دور مهم في تنمية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و تتجلى علاقة الاستثمار بالصفقات العمومية من خلال مجموع المشاريع التي تنجز داخل مجال ترائي معين ، كما أن الدور الذي تلعبه يظهر من خلال تنفيذ أو عدم

تنفيذ هذه الصفقات و مدى توفر عنصري الفعالية والنجاعة فيها، حيث أن النهوض بدورها يستوجب عقلنة تدبير المال العام عبر تفعيل مبادئ المسؤولية و المساواة و الشفافية و المشاركة و المحاسبة من أجل الوصول إلى فعالية الأهداف المسطرة و حسن التدبير، و هذا يستدعي من القائمين عليها و خاصة في الجماعات المحلية تكوين رؤية استراتيجية .

بصيغة أخرى تعتبر الصفقات العمومية نقطة تقاطع حساسة بين ما هو مالي و اقتصادي و اجتماعي و سياسي، و الاختلالات التي تطال هذه المجالات تؤثر بشكل مباشر على جوانب حيوية من المعيش اليومي للمواطن وضعف وقعها الاقتصادي والاجتماعي يبخس حقه في الاستفادة من الاستثمارات العمومية بشكل عادل،

من جانب آخر، لا ينبغي لمتناول موضوع الصفقات العمومية أن يكتفي بالإطار النظري بل عليه الاستناد إلى معطيات ميدانية حتى يقيم النتائج ، وبالعودة إلى الجزائر تجدر الإشارة إلى أن التقييم العلمي لأدوار الصفقات العمومية ليس عملا يسيرا والسبب راجع بالأساس إلى عدم نشر أرقام و إحصاءات رسمية دورية^{cxix}، و على هذا نتطرق إلى أهم المشاكل التي تواجهها:

1. تعتبر الجباية البترولية هي المصدر التمويلي الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل برامجها التنموية لأنها هي العامل الأساسي في الادخار الحكومي، و كان الهدف الأساسي من تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي العمومي هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام^{cxl}، لكن مع انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 وقف في وجهها، حيث أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الميزانية، وللحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة فإن الوضع يملئ ضرورة التحلي بسلوك صارم في مجال النفقات، و بهذا الشأن فإن الحكومة اتخذت إجراءات لترشيد النفقات و ، بحيث قررت في شأن هذه الأخيرة تجميد العديد من المشاريع وفقا لتعليمه الوزير الأول و تتمثل فيما يلي^{cxli}:

- منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة و ضمن التكاليف المقررة.
 - و بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية و حسب الحاجيات المحددة الحقيقية و اللازمة.
 - يجب ألا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.
 - يتعين أن يستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري.
 - ينبغي عل أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا و إجباريا في إطار الصفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنيا على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود و المعايير ذات الصلة.
 - يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري.
- و كل هذه القرارات ستبقى عائقا أمام تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج التنموية للعديد من القطاعات التي بدأت في تطبيق مشاريعها التنموية.

2. يعاني القطاع العام من خلل في بنية قطاعاته تتعلق باليد العاملة، من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها، و تحفيزها، حيث أن مشكلة تجسيد البرامج الاستثمارية العامة ليست في إيجاد أو تنوع مصادر التمويل بقدر ما هي في سوء تسيير أموال الدولة و غياب تنسيق الجهود و الإمكانيات المتواجدة، فنجد مثلا برمجة و إنجاز قاعة علاج ممولة من البرامج القطاعية دون استشارة للخريطة الصحية ولا للمصالح المختصة، لا لشيء إلا أن تجسيد هذه الاستثمارات فهمها البعض أنها استقلالية دون مشاورة، و أنها انفرادية دون تكاملية، و مادام الوالي لا يستشار مسبقا من طرف الوزارات المعنية و مادام المدراء الخليون لا يستشارون من قبل رؤساء

البلديات، و العكس صحيح فإن الجهود ستتبعثر و لن تحقق الإمكانيات الموجودة و الأهداف المرجوة، و هكذا تضيع الأموال التي بحوزة الدولة دون تحقيقها لأدنى الاحتياجات.

3. تهدف الصفقات في الأساس عقلنة تسيير الأموال العمومية غير أن الواقع أثبت أن القطاع أصبح مجال خصب لشتى أنواع الفساد و تبديد الأموال العامة، فالكوارث التي تشهدها قطاعات البناء و الأشغال العمومية من سقوط بنايات و عدم صلاحية الطرقات على الرغم من حداثة إنجازها، مردها التعامل بالرشوة حيث لا يتم احترام معايير الإنجاز، رغم تضمن قانون العقوبات لمواد تعاقب على ارتكابها إلا أنه لم يتم التحكم في هذه الظاهرة. إذن لا يمكن أن تأتي البرامج التنموية بنتائجها في ظل منظومة إدارية تتميز بانتشار الفساد و المصالح الضيقة لمجموعة من رجال الأموال و النفوذ، و التي تسعى دائما للتدخل في توجيه القرار على مستوى المديرية، الولايات و البلديات بهدف تحقيق مكاسبها الخاصة من خلال كسب مشاريع الصفقات العمومية.

المحور الثاني : تقييم ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية لولاية البويرة

تمتلك ولاية البويرة إمكانيات طبيعية هائلة و طاقات بشرية معتبرة هذا و الموقع الجغرافي الاستراتيجي التي تحتلها كونها بوابة عبور إلى مختلف بلديات و ولايات الوطن، هذا إلى جانب الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني لذا يمكن من خلالها دعم الاستثمار الوطني إذا أحسن استغلال إمكانياتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من أجل هذا سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي المركزي، برنامج البلدية للتنمية.

أولاً: تقديم الإمكانيات العامة لولاية البويرة

بغية التعرف و التعمق أكثر في نظام الصفقات العمومية و الدور الذي يلعبه هذا النظام من أجل تجسيد الاستثمارات العمومية بولاية البويرة كان لبد من تسليط الضوء و إبراز المحيط العام الذي تنشط فيه و نقاط القوة التي تعتمد عليها المنطقة في تجسيد هذه الاستثمارات .

1- الإمكانيات الطبيعية و البشرية لولاية البويرة :

تمتلك ولاية البويرة موقعا جغرافيا هاما، إذ أنها تعتبر همزة وصل بين الشرق و الغرب و بين الشمال والهضاب العليا، بمساحة إجمالية تقدر بـ 445 434 هكتار، تتكون من 45 بلدية مقسمة على 12 دوائر بمساحة إجمالية .

الجدول رقم: 10 الحدود الإقليمية لولاية البويرة

ولاية البويرة			
الجنوب، الجنوب الغربي	الغرب	الشمال	شرق، الجنوب الشرقي
المسيلة 94 كلم المدية //	البلدية 96.7 كلم المدية 130 كلم	بومرداس 76 كلم تيزي وزو 100 كلم	بجاية 116 كلم برج بوعريويج 96 كلم

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

❖ الإمكانيات الطبيعية لولاية البويرة :

✓ الموارد المائية : تعتمد ولاية البويرة على موارد مائية يتم استخراجها عن طريق إنشاء سدود و حفر أبار، حيث تملك 03 سدود بقدرة استيعابية تقدر بـ 832 000 000 م³ ، و تضم 35 سد صغير بقدرة استيعابية 5 853 000 م³ و ما مقداره 73 500 000 م³ مياه جوفية.

✓ الإمكانيات الزراعية و الحيوانية : تتربع ولاية البويرة على مساحة فلاحية إجمالية تقدر بـ 293545 هكتار أي بنسبة 65.90% من مساحة الولاية و الجدول التالي يوضح التوزيع الهام الأراضي الفلاحية.

التوزيع العام للأراضي الفلاحية لولاية البويرة لسنة 2015

الشكل رقم : 01



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة

قدرت المساحة المكسوة بالغابات في ولاية البويرة 112250 هكتار، و توفر المساحة المتوفرة من الغابات على فوائد كثيرة للولاية وتلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة، إن ولاية البويرة من الولايات الغنية بإنتاج البطاطا بكمية قدرت بـ 2 086 049 قنطار، كما يتجلى وزن الحبوب التي وصلت كمية إنتاجها إلى 1 727 968 قنطار، و نجد أيضا الأشجار المثمرة التي قدرت كمية إنتاجها بـ 135 773 قنطار بالرغم من اتساع مساحة استغلالها التي قدرت بـ 37 546 هكتار، نجد أن الولاية حصدت حوالي 98 100 000 لتر من الحليب، و لقد سجلت من تربية الدواجن حوالي 499 000 قنطار من اللحوم البيضاء و 367 500 000 وحدة من البيض، كما نلاحظ أن إنتاج الولاية من اللحوم الحمراء معتبر حيث وفرت سنة 2015 ما يقدر بـ 133 700 قنطار.

❖ **الإمكانيات البشرية :** تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير و إعداد أي مشروع أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع و تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات و مرافق عامة، و بالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية تجسيد الاستثمارات العمومية.^{cxliii} و يمكن توضيح تطور عدد السكان من خلال الجدول الموالي :

تطور عدد السكان في ولاية البويرة

الجدول رقم: 11

السنة	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	374300	526900	629560	695583	696238

المصدر: الإدارة المحلية لولاية البويرة

2- **الإمكانيات السياحية و الصناعية لولاية البويرة:**

❖ **الإمكانيات السياحية :** تختزن ولاية البويرة عبر مختلف دوائرها و بلدياتها طاقات سياحية هائلة، فهي منطقة ذات مناخ جبلي، وفيها معالم تاريخية و أثرية بالإضافة إلى امتلاكها لمنايع حموية و غابات ذات مناظر جذابة، كما تمتلك إمكانيات في المجال السياحي يمكن أن تجعل منها قطب سياحي هام، فبالإضافة للمواقع الطبيعية، تمتلك مجموعة من الفنادق و الوكالات السياحية التي تدعم القطاع السياحي و تنشطه.

هياكل الإيواء السياحي لولاية البويرة لسنة 2016

الجدول رقم: 12

مكان التواجد	التصنيف	الطاقة الاستيعابية		اسم المؤسسة الفندقية
		الأسرة	الغرف	
بلدية البويرة	نجمتين	110	45	Hôtel Royal

بلدية البويرة	نجمة	110	54	Hôtel Sofy
بلدية البويرة	ASDH	62	34	Hôtel Toumi
بلدية البويرة	ASDH	54	30	Hôtel Nedjma
بلدية الأسنام	/	500	250	Centre national de sport et de loisirs de Tikjda
بلدية الأسنام	/	38	19	Hôtel Dihia
بلدية البويرة	/	64	32	Hôtel El Atik
بلدية البويرة	/	188	94	Hôtel la Résidence

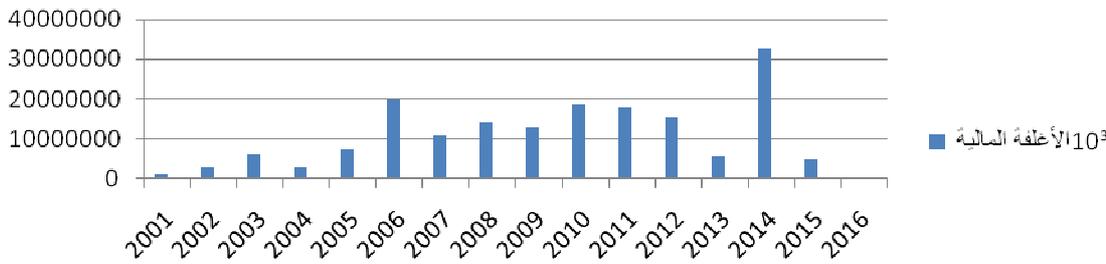
المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية البويرة.

❖ **الإمكانات الصناعية:** تتوفر ولاية البويرة على إمكانات صناعية هامة عبر بلدياتها، و توفر موارد مختلفة من جبس و حجر منحوت، الطين، الاسمنت، كما تمتلك منطقة صناعية بواد البردي بمساحة إجمالية تقدر بـ 2.244.043 م² بنسبة 93,97% مستغلة، تضم 49 مشروع يستخدم 180 عامل بالإضافة إلى وحدات نشاط .

3- **الإمكانات المالية في الولاية:** مهما كانت ممتلكات الولاية من موارد طبيعية، بشرية، سياحية و صناعية إلا أنها لا تكفي لوحدها لتجسيد البرامج الاستثمارية على أرض الواقع فليد من موارد مالية كافية.

❖ **البرنامج القطاعي غير المركز PSD و تمويله:** يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير المركزية، المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين و تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية.

الشكل رقم: 02 تطور تمويل البرنامج القطاعي غير المركز PSD في ولاية البويرة خلال الفترة



2016-2001

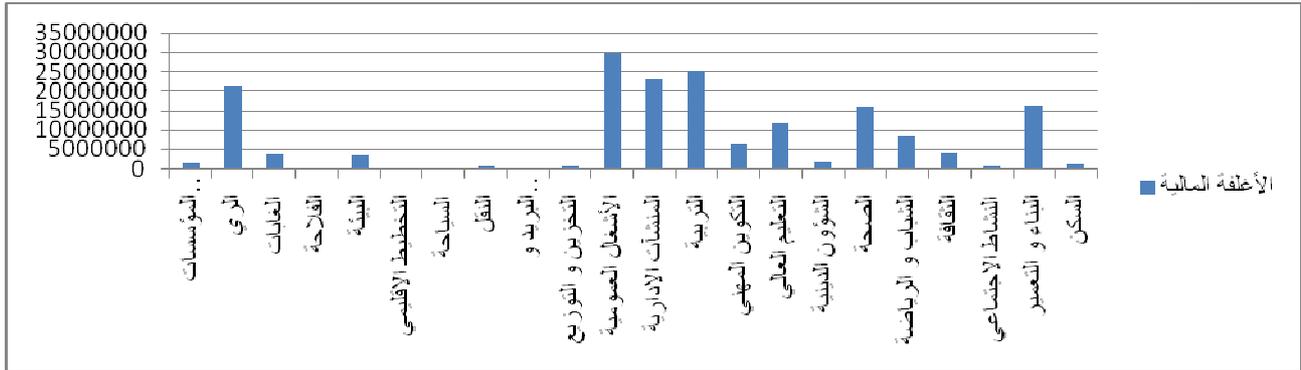
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

من خلال ما سبق نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط القطاعي غير المركز قد بلغت 173 247 320 000 دج و هذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2016.

كما يمكن القول أن الأغلفة المالية شهدت تذبذب، لتسجل ارتفاعا كأقصى حد لها سنة 2014 بنسبة تطور 2880.54% وبغلاف مالي قدر بـ 32 643 508 000 دج لتعاود الانخفاض في سنة 2015 لتصل أقصى حد لها في سنة 2016 بنسبة 27.56% و بغلاف مالي لم تشهده ولاية البويرة قبل و قدر بـ 312 400 000 دج، و يرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الجزائر سياسة التقشف بتجميد المشاريع التنموية التي تنصب عندها الأموال، و الذي كان سببه انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014.

و يمكن أن نبين تطور توزيعها الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار هذا البرنامج حسب القطاعات و البلديات :

الشكل رقم: 03 تطور الأغلفة المالية في إطار البرنامج القطاعي غير المركز PSD على القطاعات خلال الفترة 2001-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

و من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن أكبر استفادة مالية خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت من نصيب قطاع الأشغال العمومية، حيث استفاد من غطاء مالي وصل إلى 17,10% أي ما يعادل مبلغ 29 557 865 000 دج من إجمالي الحصيلة المالية التي استفادت منها الولاية، يليه قطاع التعليم بنسبة 14,59% من إجمالي التمويل أي ما يعادل 25 213 926 000 دج، وأصغر قيمة تمويل سجلت خلال الفترة 2001 إلى 2016 كانت ضمن قطاع الفلاحة حيث قدرت بـ 75 000 000 دج أي ما يعادل 0,04% من إجمالي التمويل.

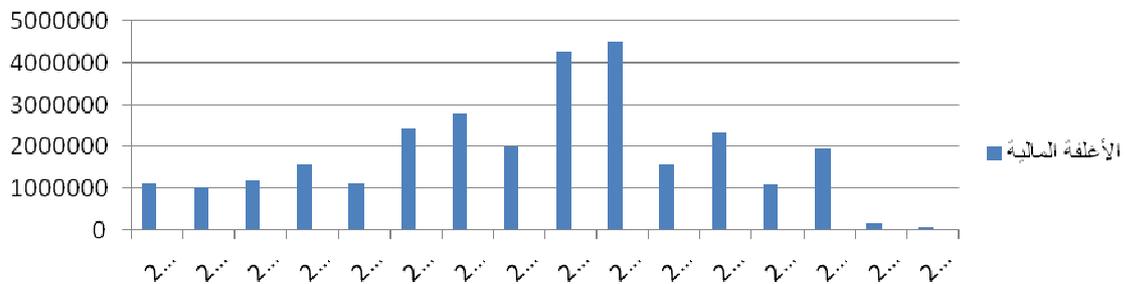
هناك مجموعة من القطاعات لم تستفد بشكل كافي من التغطية المالية المخصصة للبرنامج القطاعي غير المركز، و من هذه القطاعات نجد قطاع السياحة، البريد و الاتصالات، التخطيط الإقليمي، ... بنسبة لا تتجاوز 33,41% من إجمالي التمويل. من خلال ما سبق يمكن القول أن الولاية لم تولي الاهتمام لقطاعات الحماية الاجتماعية، الفلاحة، السياحة، البريد والاتصالات، التخطيط الإقليمي، النقل، مثلما اهتمت بالبنية المنشآت الإدارية، الصحة و الطرقات والتعليم بنوعيه، و بالتالي وجهت الأغلفة المالية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال الفترة 2001-2016 في ظل البرنامج القطاعي غير المركز إلى إصلاح المنشآت القاعدية الأساسية والتعليم.

❖ **المخطط البلدي للتنمية PCD و تمويله:** هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح

البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية و قوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية^{cxliii}

و يمكن توضيح تمويل المخطط البلدي PCD في ولاية البويرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم: 04 تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية PCD في ولاية البويرة خلال الفترة 2001-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية البويرة

نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية البويرة في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ 29 314 302 100 دج، و هذا يدل على الرغبة في الإصلاحات و التنمية من أجل خلق

✓ قطاع التربية : يشهد قطاع التربية تطورا كبيرا إثر الاهتمامات المعتبرة التي حظي بها من طرف الهيئات المختلفة للدولة ويتضح لنا ذلك بصورة واضحة من خلال مختلف المؤشرات للقطاع ن حيث بلغ عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي سنة 2016 8860 تلميذ مواطنين على 606 مؤسسة و ب 3532 قسم مدرسي بمعدل إشغال يقدر بحوالي 25ت/ قسم ، أما فيما يخص التعليم المتوسط فيقدر عدد المتدربين به 48213 تلميذ موزعين على 122 مؤسسة بمعدل إشغال للقسم يقدر ب 27ت/قسم ، كما نجد على مستوى التعليم الثانوي لسنة 2016، 29051 تلميذ أي ما يقدر بنسبة 45% من المتدربين و نظرا لهذه الوضعية لقد تم تسطير برنامج هام لإنشاء 3 مجتمعات مدرسية و هي:

الجدول رقم: 13 إنجازات قطاع التربية في الطور الابتدائي

الرقم	البلدية	الموقع	عدد الأقسام	نسبة تقدم الأشغال
01	البويرة	حي النسيم	06	100%
02	البويرة	حي 56 مسكن	12	75%
03	الأخضرية	الحي الجديد تيزي البير	06	85%

المصدر :مديرية التربية لولاية البويرة.

أما الطور في المتوسط نرتقب استلام 3 متوسطات بكل من البويرة القطب الحضري، قرومة و سور الغزلان ليرتفع بذلك عدد المتوسطات إلى 125 متوسطة.

الجدول رقم: 14 إنجازات قطاع التربية في الطور المتوسط

الرقم	البلدية	الموقع	نسبة تقدم الأشغال
01	البويرة	القطب الحضري (حي 56 مسكن)	75%
02	قرومة	قرومة مركز	65%
03	سور الغزلان	سور الغزلان مركز	70%

المصدر : مديرية التربية لولاية البويرة.

أما فيما يخص الطور الثانوي فيرتقب استلام 3 ثانويات جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017 بكل من بوكرام، معالة وعين بسام بنسبة تقدم الأشغال 80%، 65% و 80% على التوالي، إضافة إلى الأطوار الثلاثة تتوفر ولاية البويرة على 422 مطعم مدرسي، يقدم 58000 وجبة غذائية يوميا، و نرتقب استلام 5 مطاعم مدرسية جديدة خلال الدخول المدرسي 2016-2017.

✓ قطاع التعليم العالي ^{cxliv} : قطاع التعليم استفاد بدور من 25 عملية منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا و يقدر غلافه المالي 11 493 186 000 دج، حيث من خلال برنامج 2005-2009 تم إنشاء معهد جديد و هو معهد العلوم التكنولوجية بسعة 2000 مقعد بيداغوجي، قاعة محاضرات، مكتبة جديدة، إدارة مركزية جديدة و هذا مع مختلف التجهيزات الخاصة بهم، أما فيما يخص برنامج 2010-2014 فقد تم تدعيم الجامعة بقطب جامعي جديد يتضمن 6 معاهد جديدة سعة كل منها 2000 مقعد بيداغوجي: معهد العلوم الدقيقة، معهد علوم الطاقات الجديدة، معهد علوم الأرض و الماء، معهد علوم الحياة والطبيعة و معهد العلوم الطبية. بالإضافة إلى مطعم مركزي، قاعة محاضرات، إقامة جامعية جديدة و 160 وحدة سكنية جديدة لفائدة الأساتذة.

أما خلال سنة 2015 تم استلام 2000 مقعد بيداغوجي ، إقامة جامعية بسعة 1000 سرير كما تم اقتناء و تركيب تجهيزات علمية للمعهد التكنولوجي بمبلغ مالي قدره 59 347 000 دج، و مواصلة إنجاز 2000 مقعد بيداغوجي تقدر نسبة الأشغال 70% و المرمج استلامه نهاية السنة الجارية، و 1500 سرير تقدر نسبة الأشغال 35%.

✓ **قطاع التكوين المهني و التمهيدي** ^{cxlv} : يعتبر قطاع التكوين المهني و التمهيدي من الحاجات الماسة لسكان الولاية نظرا لضعف التأهيل لليد العاملة المحلية، و مع الاهتمام المعطى مؤخرا من طرف هيئات الدولة استطاعت الولاية من التقليل من هذا الضعف حيث بلغ عددها إلى حد الآن 40 مؤسسة تكوينية موزعة على النحو التالي: 04 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني في كل من مقر الولاية، الأخضرية، سور الغزلان و مشدالة، معهد التعليم المهني بمقر الولاية، 18 مراكز للتكوين المهني موزعة على 12 دائرة و 10 ملاحقة للتكوين المهني، 07 مدارس معتمدة للتكوين المهني. و تبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذه المؤسسات التكوينية 7800 بالإضافة إلى 940 مقعد بيداغوجي للمدارس الخاصة، كما يوفر النظام الداخلي بالولاية 2230 سريرا. كما استلم قطاع التكوين المهني خلال 2015 ثلاثة مؤسسات تكوينية جديدة: مركز التكوين المهني و التمهيدي بأهل القصر ذات طاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي، معهد التعليم المهني بمقر الولاية ذات طاقة استيعابية قدرها 1000 مقعد بيداغوجي. معهد و طني متخصص في التكوين المهني في شعبة البناء و الأشغال العمومية بامشدالة بطاقة استيعابية قدرها 300 مقعد بيداغوجي.

أما باقي المشاريع التي يقوم بها القطاع فهي كلها قيد الإنجاز بنسب متقدمة تتراوح ما بين 40% و 90% تم استلامها في الثلاثي الرابع من سنة 2016 و هي كالتالي: إنجاز و تجهيز معهد و طني متخصص في التكوين المهني عين بسام بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـ 273 000 000 دج، بسعة 300 منصب تكويني/120 سرير و الذي بلغت فيه نسبة تقدم الأشغال 35%، متابعة توسعة و تجهيز ملحقة برج أخريص (ورشتين و قاعتي دراسة+ملعب) بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـ 145 000 000 دج ، التي بلغت فيها نسبة تقدم الشغال 90%. إعادة تأهيل و تهيئة كل من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالبويرة و مركز التكوين المهني بجيزر بمبلغ رخصة برنامج المقدر بـ 75 000 000 دج التي بلغت فيها نسبة الأشغال حوالي 65%.

❖ **قطاع الصحة** ^{cxlvi} : لقد استفاد قطاع الصحة كغيره من القطاعات على مجموعة من المشاريع في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 فمنها ما تعلق بالإنجاز، التهيئة و التجهيز.

الجدول رقم: 15 قطاع الصحة لولاية البويرة بين الفترة 2001 - 2015

سنة 2015	2014-2010 بمبلغ 15 629 000 000 دج	2009-2001 بمبلغ 1 307 000000 دج
- استلام تجهيزات طبية خاصة بجناح العمليات بمسشفى محمد بوضياف بالبويرة. - اقتناء 4 سيارات إسعاف. - إعادة فتح جناح العمليات (6 قاعات) بمسشفى محمد بوضياف. - الانطلاق في إنجاز مستشفى 120	- إنجاز مستشفى الأمراض النفسية 80 سرير بسور الغزلان. - إنجاز مستشفى 80 سرير برج أخريص و مزال في طور الأشغال بنسبة 15%. إنجاز عيادة متعددة الخدمات في بلدية بشلول. - إنجاز مراكز صحية في بلدية تاغزو، واد البردي، مسدور، دشيمية و أث منصور.	- إنجاز 21 قاعة علاج و تهيئة 45 قاعة علاج. اقتناء العتاد الطبي و الشبه الطبي. - تهيئة و تجهيز 3 وحدات لتصفية الدم (عين بسام، الأخضرية و أحنيف). - تهيئة مقر مديرية الصحة و

السكن	<p>- انجاز و تجهيز مركز تصفية الدم بسور الغزلان، اقتناء 20 سيارة إسعاف.</p> <p>- انجاز مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 6 قاعات عمليات في الأخرية و مصلحة الاستعجالات 20 سرير و 2 قاعة عمليات في عين بسام.</p> <p>- انجاز ملحق لمعهد باستور بسور الغزلان، و عيادة متعددة الخدمات في عين بسام و أخرى في أهل لقصر.</p> <p>- انجاز و تجهيز مدرسة تكوين شبه الطبي 300 مقعد و 150 سرير في بلدية البويرة.</p>	سرير في عين بسام، و مستشفى 80 سرير في برج أخريص.
-------	--	--

و في الأخير قدرت الحوصلة العامة لولاية البويرة من 5 مؤسسات عمومية إستشفائية بسعة 1086 سرير، 34 عيادة متعددة الخدمات و 134 قاعة علاج موزعة على 5 مؤسسات عمومية للصحة الحوارية.

2- قطاع الموارد المائية و السكن :

❖ **الموارد المائية :** يبلغ عدد السكان الموصولين بشبكة المياه الصالحة للشرب 753.000 نسمة بنسبة ربط 96.5 % من خلال المشاريع الكبرى في إطار التحويلات من سدي كودية أسردون و تلسديت تم: التزويد من نظام سد كودية أسردون (26 بلدية): تم ربط و تزويد 19 بلدية، 05 بلديات الأشغال في طور الإنجاز وبلديتي الحاكمية، الحجرة الزرقاء الأشغال قيد الانطلاق.

التزويد من نظام سد تلسديت (16 بلدية): تم ربط و تزويد 11 بلدية، 04 بلديات الأشغال في طور الإنجاز، كما تم استلام خلال سنة 2015 مشاريع الإيصال و التزويد بالمياه الصالحة للشرب من نظام سد كودية أسردون لكل من بلديات: عمر (المنطقة الطرفية)- المجمعات السكنية لبلدية بودريالة - سوق الخميس-المقراني- الأخرية - و الهاشمية.

كما تم تسجيل 02 عمليتين خلال سنة 2015 متعلقين بالتزويد من نظام سد كودية أسردون و تلسديت عن طريق إنجاز قنوات، لكل من بلديات: حيزر، قلته زرقاء و بلقاسمي (بلدية سور الغزلان)، منطقتي سيدي يحي و الروابع (بلدية عين بسام)، المناطق الريفية لبلدية الهاشمية، في نفس السياق تم ربط خزانات المياه بمحطات إعادة الضخ و اقتناء ووضع القنوات لكل من بلديات: الحاكمية، الحجرة الزرقاء، الطائشة، الزاوية. حيث تم اقتناء ووضع 127 كلم من القنوات (قنوات تزويد 33 كلم، شبكة توزيع 94 كلم)، إنجاز 10 محطات للضخ، بناء 10 خزانات بسعة إجمالية 7800³ م.

❖ **السكن :** استفادت ولاية البويرة خلال الخماسي الأول والثاني (2005-2009)، (2010-2014) وإلى غاية يومنا هذا من 82.251 وحدة سكنية من مختلف أنماط السكن (السكن الريفي -السكن العمومي الايجاري- السكن التساهمي والمدعم - السكن البيع بالإيجار - السكن الترقوي العمومي - سكنات FNPOS).

3- **قطاع الأشغال العمومية، النقل:** إن تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين يتطلب فك العزلة عن المناطق التي يقطنون بها من خلال مد الطرقات إليهم، توفير النقل و تزويدهم باحتياجاتهم .

❖ **الأشغال العمومية :** لقد استفادت ولاية البويرة في مجال الأشغال العمومية من المشاريع التالية:

الجدول رقم: 16 المشاريع المركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة 2005-2014

العمليات المبرمجة	العمليات المنتهية	العمليات في طور الانجاز
-------------------	-------------------	-------------------------

المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
1 870 066	03	8 047 256	52	9 917 322	55	PCSC
458 816	02	1 587 477	18	2 316 293	20	PHP
9 507 263	27	237 297	05	9 744 560	32	PCCE

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

الجدول رقم: 17 المشاريع اللامركزية التي استفادت منها ولاية البويرة خلال لفترة 2005-2014

العمليات في طور الانجاز		العمليات المنتهية		العمليات المبرمجة		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
1 684 525	14	1 780 825	13	3 465 350	27	PCSC
3 085 172	09	398 100	04	3 483 272	13	PCCE

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البويرة

❖ **النقل** : تم تعزيز قطاع النقل في إطار البرامج الاستثمارية التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001-2014

والذي جعل لولاية البويرة نصيب منها خلال برنامجين استثماريين فقط هما على التوالي:

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: استفاد قطاع النقل لولاية البويرة من أربع مشاريع سلمت معظمها في 2010 وتمثل في إنجاز واستلام محطتين لنقل المسافرين في كل من بلدية البويرة و سور الغزلان بغلاف مالي قدره 777 000 394 دج و 120 000 000 دج على الترتيب .

الفترة الممتدة من 2010-2014: استفاد القطاع خلال هذه الفترة بثلاث مشاريع بقيمة إجمالية تقدر ب 58 896 000 دج و تضم المشاريع التالية: إنجاز مشروع محطة لنقل المسافرين في كل من الأخضرية و عين بسام، و 6 محطات حضرية بكل من البويرة، الأخضرية، عين بسام، سور الغزلان، قادية و بشلول و ذلك بغلاف مالي قدره 28 896 000 دج ، وصلت نسبة إنجاز هذه المحطات 80%، مشروع مخطط السير لمدينة البويرة الذي خصص له غلاف مالي قدره 10 000 000 دج، و قد تم إنجازها بنسبة 100%. إنجاز مشروع مركزين لامتحانات رخص السياقة بالبويرة و الأخضرية بغلاف مالي قدره 000 000 20 دج.

كما استفاد قطاع النقل لولاية البويرة في مجال المشاريع المركز من مشروع إنجاز الخط المزدوج المكهرب للسكة الحديدية الثنية برج بوعرييج بقيمة 161 837 799 711 دج منها 860 153 672 أورو، يكون هذا الخط على مسافة 175 كلم بسرعة سير مرجعية تقدر بـ 160 كلم/سا مع إنجاز محطة عصرية بالبويرة و بحركة نقل مختلطة (المسافرين و البضائع) مع تسيج طول المسار، غير أن هذا المشروع لم يتم تجسيده حتى الآن رغم انطلاق دراسته بتاريخ 2009/07/18.

كما أنه في إطار هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 تم تسجيل مطار بالولاية و الذي سيربط ولاية البويرة بالولايات الأخرى عن طريق النقل الجوي، و قد تم اختيار الوعاء العقاري المناسب لهذا المشروع التي انطلقت فيه الدراسة غير أن في الواقع لم يظهر لم يحدد أي غلاف مالي له. أما فيما يخص كل من سنة 2015 و 2016 لم يستفد القطاع من أي مشروع.

ثالثا: تقييم الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية

إن المتتبع لتطور الصفقات العمومية في الجزائر يلاحظ أنها تطورت ليس فقط على المستوى الوطني و إنما على المستويات المحلية ، حيث سعت الجزائر إلى الاهتمام و ترقية هذا النوع من العقود ليسمح لها بتحقيق الأهداف التنموية.

واقع الصفقات العمومية في ولاية البويرة^{cxlvii} : إن الاهتمام الكبير الذي

أولته الولاية لقطاع الصفقات و خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر انعكس إيجابا على تطورها، و الذي يشمل مختلف الأقاليم الجغرافية و النشاطات.

فعلى عكس السنوات الماضية شهدت ولاية البويرة نقلة اجتماعية و اقتصادية كبرى، حيث يتأكد لدى الزائر لها تغير بحكم عماراتها الجديدة ورحابة شوارعها، كما يتأكد أن سكانها انخرطوا في اهتمامات جديدة و آفاق أخرى و ديناميكية تنموية أملا في اللحاق بركب كبريات الولايات الجزائرية، حيث عرفت الولاية اهتماما معتبرا من قبل مسؤولي مختلف القطاعات الوزارية خلال السنوات الماضية في إطار ميزانية التجهيز، أين استفادت الولاية من خلالها من 609 مخطط للتنمية و 731 برنامج قطاعي، منها 172 برنامجا يدخل في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCSC) مع التكميلي و 53 برنامجا في إطار برنامج المضاب العليا (PHP) و 498 برنامجا في إطار برنامج التوظيف الاقتصادي (PCCE) 2010-2014 تنوعت بين العمران، التعليم، صحة، الصرف الصحي... منها 279 مشروعا دخل حيز التشغيل، في حين بلغ عدد المشاريع في طور الانجاز 402، أما المشاريع التي لم تنطلق بعد فهي 50 مشروع.

هذا التحول الذي عرفته الولاية في الآونة الأخيرة ساعدها على التحول الكبير في كافة المجالات، و خير دليل على ذلك أن البويرة أصبحت ورشة مفتوحة بفضل استفادتها من برامج و هياكل قاعدية و هذا راجع إلى جهود الدولة و السلطات للنهوض بالولايات التي كانت في وقت سابق لا تعرف معنى التطور.

إلا أن هذه المشاريع تخللتها عدة عراقيل و مشاكل أعاقت تنفيذها مثل المخطط العمراني لمشروع بناء 3.372 وحدة سكنية و 21 مرفقا عموميا لم تراعى فيه قواعد بناء المدن التي تقتضي بناء شوارع واسعة تتوسطها المساحات الخضراء و المرافق العمومية و فق نسيج عمراني محدد مما أدى إلى إعادة الدراسة الفنية من جديد. كما نجد الطرق الحديثة التي أنجزت يعاد تعبيد معظمها بعد سنة واحدة من شقها، مثل الطريق الذي يربط بالمخطط العمراني سالف الذكر و غابة الريش حيث وضع بساطه أثناء انجازه فوق التراب مباشرة و لم يصمد إلا أسابيع قليلة، ثم أوكلت مهمة إعادة تهيئته لمؤسسة أخرى ، ، علما أن الكثير من الطرق التي وضع بها البساط خلال السنوات الأخيرة غزتها الحفر و التشققات و هي اليوم في أمس الحاجة لإعادة تهيئتها بمبالغ مالية إضافية، و هنا يبقى السؤال مطروحا عن سبب غياب أعين الرقابة .

فضلا عن توقف أشغال بناء مستشفى برج أخريص الذي سجل منذ 2006 لأسباب قيل أنها تعود إلى عدم وجود مقاولين أكفاء لإنجازه مما دفع الولاية إلى التعهد عن طريق التراضي مع كوسيدار لإنجازه و وصل إلى حد الآن نسبة أشغاله 15% بينما غلافه المالي تضاعف مقارنة بالمبلغ الذي سجل به.

و بالإضافة إلى عامل سوء التخطيط و التسيير لبعض المشاريع، يضاف مشكل تأخر الانجاز رغم توفر الاعتمادات المالية، فالعديد من المشاريع بقيت تراوح مكانها لسنوات عديدة و ذلك لأسباب قد تعود لخلل في الدراسة التقنية، وأخرى لسوء اختيار المقاولين، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تهيئة غابة الريش و تحويلها إلى غابة للترهة و للتسلية التي لم ينجز منها إلا الملعب العشوشب اصطناعيا رغم تجاوز المقاول المكلف بالإنجاز المهلة المحددة له لشهور عديدة، ، فضلا على إنفاق الملايير على نافورات لم يسلم مأوها إلا يوم تدشينها أو أثناء زيارات أعضاء الحكومة.

و لا يسعنا إنكار حقيقة مشروع انجاز القطب الجامعي على حساب مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية (أكثر من 20 هكتار) من جهة، و موقعها غير الملائم كونه يقابل الملعب الأولي و مؤسسة تعليمية (متوسطة) و الدرك الوطني من جهة أخرى، فأين هي

الدراسة التقنية و اختيار موقع بناء المشروع، كما أن لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة تداعياته في المستقبل، حيث سيأتي يوماً و ينفذ مخزون البترول و نحاول العودة للنشاط الزراعي فلا نجد مكاناً له.

أما قطاع الصحة الذي يشغل بال كل سكان الولاية، فهو لا يزال مريضاً حيث لم تتعدى نسبة استغلاله للغلاف المالي الذي خصص له 24,33%، بدليل أنه يتميز بنقص التغطية الصحية فمثلاً نجد قاعة إنعاش واحدة على مستوى الولاية و 284 طبيب مختص و 153 طبيب عام، و لعل ذلك ما يفسر سبب نقل المرضى أثناء الحالات الخطيرة إلى مستشفيات الولايات المجاورة بذريعة نقص مستخدمي شبه الطبي و الأطباء المختصين و الأجهزة، كما يلاحظ نفور الأطباء المختصين عن العمل بهذه الولاية و عدم تحفيزهم على العمل بالمؤسسات الاستشفائية العمومية من خلال توفير السكن الوظيفي...

أما فيما يخص الأزمة التي تعاني منها الجزائر في وقتنا الحاضر دفع بها إلى تجميد العديد من المشاريع في مختلف الولايات، و كانت ولاية البويرة من بينها و ذلك بناء على مراسلة من المديرية العامة للميزانية تحت رقم 3752 المؤرخة في 2015/07/13 و القطاعات التي مستها هي كالتالي: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مشروع واحد (ديرة، الهاشمية، عين بسام، الأسنام و مشدالة)، قطاع الغابات بـ 23 مشروع، قطاع التربة بـ 38 مشروع، قطاع الشباب و الرياضة بـ 35 مشروع، قطاع الصحة 5 مشاريع، قطاع الشؤون الدينية. مشروعين، 3 مشاريع لكل من قطاع التخزين و التوزيع و قطاع البيئة، قطاع المنشآت الإدارية بـ 4 مشاريع، و مشروع واحد لكل من قطاع الري و التعليم العالي و التكوين المهني و الثقافة.

فرغم تبني الدولة لمشاريع تنمية كبيرة تستهدف النهوض بالقطاعات المختلفة و استغلال توفر المقومات الأساسية من ثروة مادية و رأسمال بشري في سبيل تجسيد الاستثمارات العمومية في مختلف مناطق الجزائر خاصة الداخلية منها مثل ولاية البويرة، نلاحظ أن كل الجهود المبذولة لم تحقق النتيجة المرجوة في سيرورة عجلة التنمية مما أدى إلى تعطل و تبرؤها.

2- العراقيل التي تواجه الصفقات العمومية في تجسيد الاستثمارات العمومية : رغم الأهمية البالغة للصفقات العمومية تبقى في

مواجهة جملة من العراقيل تحد من مساهمتها في تجسيد الاستثمارات العمومية، و من بين هذه العراقيل نذكر منها:

❖ **عراقيل متعلقة بالإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية** : سنحاول في هذا الجزء نقد و تمحيص الإطار التنظيمي العام للصفقات العمومية و ذلك من زاوية الشفافية و السرعة.

✓ **عنصر الشفافية في إدارة الصفقة العمومية** : الشفافية هي أساس المنافسة بين المتعاملين التي تؤدي بدورها إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة و التكلفة، و قد حث المرسوم الرئاسي 15-247 على ضرورة احترام مبدأ الشفافية، و ذلك ما تضمنته المادة 05 منه، و إذا بحثنا عن العامل الحاسم للحكم على مدى وجود الشفافية من عدمها لوجدناه يتمثل في المعلومة، فهذه الأخيرة يجب أن تكون متاحة لجميع المتعاملين و في الوقت الحقيقي حتى تسمح لهم بمعرفة وجود الصفقة و إجراءات المشاركة فيها، و يتوقف مدى توفر المعلومة لدى المتعاملين على نظام الإشهار الذي ينص عليه القانون في المادة 61 و 65 من المرسوم الرئاسي 15-247 .

✓ **السرعة في إتمام الصفقة العمومية** : يعتبر عامل السرعة في إنجاز مختلف المشاريع من صميم المعايير التي تحدد مدى فعالية نظام الصفقات العمومية، فلا يعقل أن يكون هذا النظام سبباً في تأخر إتمام المنشآت في حدود الآجال المخطط لها، و بالتالي إعاقه البرامج التنموية و تراكم التأخرات و تداخل المخططات المتعاقبة، حسب وجهة نظرنا، تتوقف خاصية السرعة في إنجاز موضوع الصفقة العمومية على مجموعة من العوامل و هي توفر و انتقال المعلومة، سرعة الإجراءات الرقابية، نظام تسديد المستحقات المالية للمتعاملين المتعاقدين.

❖ عراقيل متعلقة بالإدارة المحلية :

✓ **المشاكل المالية :** ما يلاحظ في الحياة التطبيقية أن جهود الولايات و البلديات و مساعيها نحو بسط كامل سيطرتها على ما لديها من موارد مالية و كذا العمل على استغلالها ليس بالأمر السهل و البسيط، و ذلك بالنظر إلى حقيقة الواقع الذي تعيشه الولاية و بلديتها حاليا و الذي يمتاز أساسا بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها و لا سيما المادية منها و البشرية و عدم استطاعتها الوصول إلى تحقيق الملائمة و التكافؤ بينهما و بين حجم الحاجيات و المتطلبات و قلة الموارد المالية، الأمر الذي يجعل طرق تسيير و استغلال مواردها لا تصل إلى تحقيق النتائج المرجوة التي يقع الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين خدمات المرافق المقدمة لهم. cxlviii

✓ **المشاكل الإدارية :** في غالب الأحيان يصل على رأس البلدية عن طريق الانتخاب أشخاص من مستويات مختلفة، فنجد مثلا أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا بدون ثقافة و لا دراية بعالم البلدية، كما نجد أشخاصا يمثلون وزنا شعبيا و يملكون تكويننا عاليا و ثقافة عامة و لا يفقهون في عالم تسيير البلدية شيء، و الحقيقة هذه القضية أكبر ما يؤخذ به على الديمقراطية على المستوى المحلي، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحمل محل العلم و التجربة و القدرة على التكفل بهذه المسؤولية، فالشعبية تحمل محل البرامج، و الإخلاص يحمل محل العلم، والأخلاق تحمل محل القدرة، و كأن البلدية أصبحت منصة يصل إليها من هو أكثر الناس شعبية و ليس من هو أقدرهم لاستيعاب البعد الحقيقي لوظيفة البلدية. cxlix

إنها في الحقيقة وقائع لا يمكن نكرانها و لا تغطيتها بل يجب التشهير بها لمحاربتها و العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل الولاية و البلدية إطارا محليا لتجسيد الاستثمارات العمومية.

❖ **عراقيل أخرى :** يعتبر الفساد من أكثر الظواهر الإنسانية خطورة على المجتمعات نظرا لآثار السلبية التي يخلفها في شتى المجالات و على مختلف المستويات، و الجزائر كغيرها من الدول تعاني من انتشار فضيع و كبير للرشوة باعتبارها من أهم مظاهر الفساد، فالفساد لا يسمح في البداية بسير عملية التخطيط للمشاريع و البرامج التنموية بطريقة سليمة و علمية باعتبار تدخل ذوي المصالح و محاولتهم لتوجيه القرار لمصلحتهم، و كذا فإن إسناد المشاريع و البرامج وفقا لنظرة العشوائية و الشخصية يساهم في هذا الإطار بتعميق الفساد و فشل المشاريع باعتبار غياب الكفاءة في إسناد البرامج و المشاريع التنموية.^{cl}

خاتمة :

لقد حظيت الصفقات العمومية باهتمام الدولة باعتبار القدرة التي تملكها في تجسيد الاستثمارات العمومية، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها، و نظرا لجملة العراقيل التي تواجهها يستدعى الأمر وضع سبل لتفعيل قدرتها في تحقيق الاستثمارات العمومية، و من هذه السبل نجد:

1. تدعيم آليات الرقابة الحالية بمراقبي الميدان المستقلين الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة و المفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين،
2. يجب أن تكون أولى أولويات المسؤولين أن يسعون جاهدين بالاهتمام بالموارد البشرية و الاستثمار في هذا العنصر كونه الحجر الأساس في تسيير زمام الأمور، من خلال التحفيزات و الزيادة في الأجور، التعويضات، المنح، وسط ملائم للعمل، توظيف الإطارات... بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين و الأعوان العموميين في تحضير و تنفيذ و مراقبة الصفقات العمومية، من خلال دورات تحسين المستوى و تجديد المعارف، و الذي نص عليه المرسوم الرئاسي 15-247 من خلال مادتيه 211 و 212،
3. إمكانية الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن مرفق عام القيام بتفويض تسيير هذا المرفق إلى مفوض له، و ذلك ما لم يوجد حكم تشريعي مخالف، و التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من استغلال المرفق العام، و يمكن أن يأخذ هذا المرفق العام

حسب مستوى التفويض، و الخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة شكل الامتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو
التسيير،^{cli}

4. إذا كان ضعف الولاية في إنجاز الصفقات العمومية مرتبط إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية، فلا بد من العمل على تطبيق جملة من
الإصلاحات المالية، و أهم هذه الإصلاحات، منح الولاية و البلدية استقلالية مالية أوسع و حصولها على نصيب معقول من الموارد
المالية الوطنية لتجسيد الاستثمارات العمومية،

^{cxxxv} قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، المواد 106، 97.

^{cxxxvi} نفس المرجع، المواد: 88، 103، 109، 110، 137، 136.

^{cxxxvii} قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، المواد 60، 64، 63.

^{cxxxviii} نفس المرجع، المواد 66-69.

^{cxxxix} مزيان فريدة، المجلس الشعبي المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه دولة في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006، ص
207.

^{cxxx} bilan Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, Appui à la relance de la
production , , p16 - 27.

^{cxxxii} المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة العادية 25، صص 81 - 84.

^{cxxxiii} bilan de programme de soutien de la relance économique...,op-cit , p6.

^{cxxxiiii} IBID, pp 6 - 7.

^{cxxxv} المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2004، الدورة العامة 26، جويلية 2005، ص 61.

^{cxxxvi} bilan de programme de soutien de la relance économique...,op-cit , p8.

^{cxxxvii} سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2013/2014، ص 89.

^{cxxxviii} سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 90.

^{cxxxix} سيلام حمزة و ولد بزيو فاتح، مرجع سبق ذكره، صص 90-91.

^{cxxxix} هشام التركيني، أدوار الصفقات العمومية بين الإطار النظري و التطبيقي، الحمل من الموقع:

www.maghress.com/almassae/164834 تاريخ التحميل : 03-03-2015.

مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في تجسيد البرامج الإستثمارية العمومية دراسة حالة البويرةد.طويطي مصطفى، ط.د. وزاتي
ليدية

cxl عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، علوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص 205.

cxli تعليمة الوزير الأول، بخصوص تدابير التوازنات الداخلية و الخارجية، المؤرخة في 25-12-2014.

cxlii يوسف نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009-2010، ص 190.

cxliii شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، صص 128-131.

cxliv وناثق مقدمة من طرف الإدارة المركزية للجامعة و مديرية التجهيز.

cxlv مديرية التكوين المهني لولاية البويرة.

cxlvi مديرية الصحة و السكن لولاية البويرة

cxlvii معلومات متحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

cxlviii شباب سيهام، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، صص 221-222.

cxlix المرجع السابق، صص 90-93.

cl عادل إنزارن، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، المداخلة الثالثة حول الفساد في الصفقات العمومية و تأثيره على حماية المال العام في الجزائر، 20 ماي 2013، جامعة يحي فارس، المدينة، صص 6-9.

cli للتوسع أكثر أنظر المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مرجع سبق ذكره، المواد 207، 208 و 209.